

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	44.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	168.0
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3761.1
معدل الفقر الوطني ¹	5.5
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار) ²	0.4
معدل الفقر وفقا لخطة الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار) ³	3.7
مؤشر جيني ⁴	27.6
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ⁵	111.3
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ⁶	76.9
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	221.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. (أحدث قيمة 2011).
ب/ مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالاتحاق بالمدارس (2020)، متوسط العمر المتوقع (2019)

أدت زيادة الطلب على النفط والغاز وأسعاره إلى زيادة إنتاج وصادرات المحروقات في عام 2021، مما أدى إلى انخفاض حاد في احتياجات المالية العامة والتمويل الخارجي. غير أن الانتعاش في القطاعات خارج المحروقات من الاقتصاد لا يزال غير مكتمل، في حين أن التضخم أخذ في الارتفاع. وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من الإيرادات غير المتوقعة الحالية من المحروقات، فإن تسريع وتيرة تنفيذ أجندة الحكومة للإصلاح الهيكلي سيكون ضروريا لتسريع وتيرة الانتعاش، والحد من اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، والحد على نحو مستدام من اختلالات الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل بالقطاع الخاص.

الظروف والتحديات الرئيسية

لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل 19% من إجمالي الناتج المحلي، و94% من صادرات المنتجات، و40% من إيرادات الموازنة بين عامي 2015 و2020. غير أنه على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، أسهم تراجع الاستثمارات في انخفاض إنتاج النفط وركود إنتاج الغاز الطبيعي، في حين أدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى انخفاض أكثر حدة في حجم الصادرات.

ومنذ عام 2015، بلغ متوسط عجز الحساب الجاري والموازنة العامة 13% و11% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الاحتياطيات الدولية، وانخفاض قيمة العملة، وسياسات تقليص الواردات، فضلا عن تسييل الديون. كما استقر الإنفاق العام الحقيقي، مما أسهم في تباطؤ القطاعات خارج المحروقات، وهبط متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.1% في فترة السنوات 2017-2019، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية إلى مستوياته عام 2014. ومع ذلك، انخفض معدل الفقر غير النقدي بين عامي 2013 و2019، ووسط تحسن في النواتج التعليمية والصحية والمادية.

وأدى الركود الناجم عن جائحة كورونا إلى تفاقم تحديات النمو واختلالات الاقتصاد الكلي، مما عزز زخم الإصلاح. واتخذت الحكومة خطوات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بإصدار قانون جديد للمحروقات، فضلا عن رفع القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المحلية في عدة قطاعات.

وفي الوقت نفسه، جعلت خطة العمل الحكومية في سبتمبر/أيلول 2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص أولوية إنمائية. والشركات الخاصة صغيرة منخفضة الإنتاجية، وتعمل في الأساس ضمن القطاع غير الرسمي، مع وجود كبير للدولة في القطاعات الإنتاجية، وارتفاع الأعباء التنظيمية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان

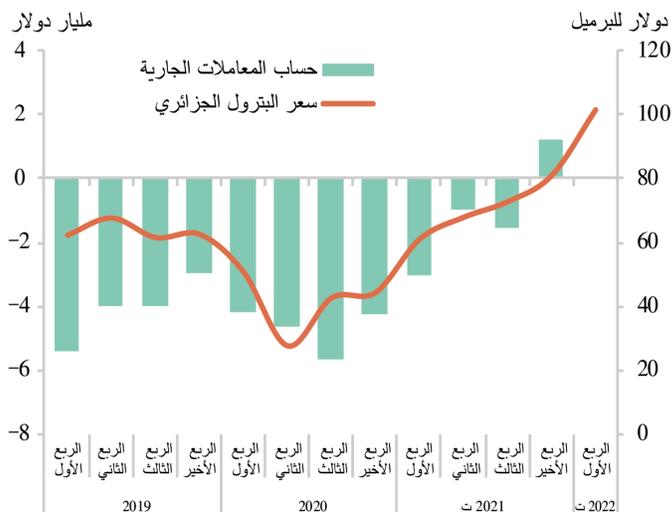
والمهارات. وتذهب الخطة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وترشيد الإنفاق، وخفض الواردات، وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة، فضلا عن اعتماد قانون جديد للاستثمار. ولم يتحدد بعد الإطار الزمني المحدد لتنفيذ الخطة.

التطورات الأخيرة

بقيادة قطاع النفط والغاز، توسع الاقتصاد بنسبة 3.9% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 5.5% في 2020. وكان انتعاش إنتاج المحروقات مدفوعا بتصاعد الطلب الأوروبي على الغاز وتخفيف حصص الإنتاج في منظمة أوبك. وساهم انخفاض هطول الأمطار في ركود الإنتاج الزراعي ونمو الخدمات الزراعية، لكن النشاط الصناعي والتشييد ساند النمو. ففي سبتمبر/أيلول 2021، كان إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لا يزال أقل بنسبة 3% من مستواه قبل الجائحة. وعلى جانب الإنفاق، عاد الاستهلاك الخاص والاستثمار إلى مستوياتهما قبل الجائحة، في حين لم يتعاف المخزون بعد.

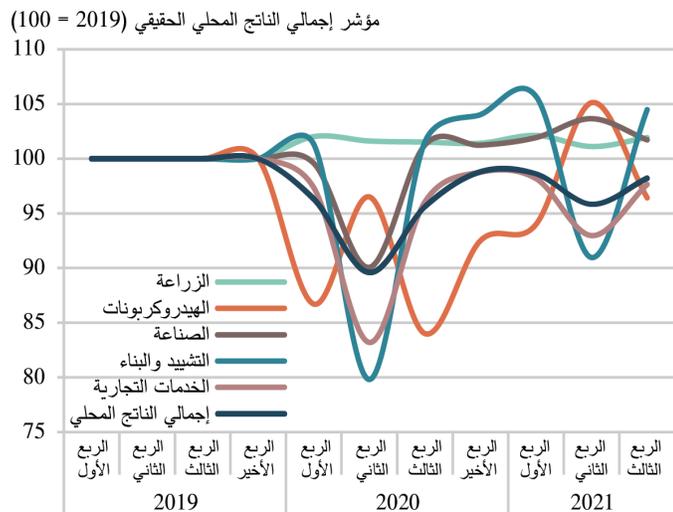
وتقلص العجز الكلي المقدر في الموازنة من 12% في 2020 إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، مدفوعا بارتفاع العائدات النفطية، والتعافي غير الكامل للإنفاق، وعلى الرغم من المساندة التمويلية الكبيرة للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية. وتجاوزت الإيرادات النفطية المقدره مستويات ما قبل الجائحة لتصل إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، في حين ظلت الإيرادات الضريبية أقل بنسبة 1.7 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قبل الأزمة، وذلك بسبب ضعف ربحية الشركات والواردات. ولم يرتفع الإنفاق من بنود الموازنة إلا بشكل معتدل، في غياب انتعاش ملحوظ في الاستثمارات العامة. وتشير التقديرات إلى أن الدين العام قد ارتفع من 52% إلى 61% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، حيث تشتري البنوك مبالغ كبيرة من سندات الخزنة في إطار

الشكل 1 الجزائر / أسعار النفط الخام والميزان التجاري



المصادر: بنك الجزائر وموقع oilprice.com

الشكل 2 الجزائر / مكونات إجمالي الناتج المحلي، جانب الإنتاج



المصدر: المكتب الإحصائي الوطني.

برنامج لإعادة شراء ديون المؤسسات المملوكة للدولة بمساندة تمويلية من البنك المركزي.

ونمت النقود على نطاق واسع بنسبة 14% في عام 2021 مع زيادة إيرادات الهيدروكربونات، وظلت سياسات تخفيف أحوال السيولة قائمة، لكن الائتمان المقدم من القطاع الخاص لم يسجل نمواً إلا بنسبة 3%. وتسارعت وتيرة التضخم بشكل ملحوظ في عام 2021، خاصة مع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 10.1% على الرغم من الدعم الكبير للمواد الغذائية، مما أدى إلى تفاقم وضع السكان المعرضين للمعاناة. وسيتمحور مسح الأسر المعيشية الجاري تنفيذه تحديث تقديرات الفقر لعام 2011 وتقدير أثر التضخم على الرفاهية. وتقلص عجز الحساب الجاري في الجزائر بنسبة 74% في عام 2021، مع زيادة قدرها 70% في قيمة صادرات المحروقات، والتعافي المتواضع في الواردات، على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات. وبناء على ذلك، استقرت احتياطات النقد الأجنبي عند حوالي 11 شهراً من واردات السلع والخدمات.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يستمر إجمالي الناتج المحلي في الارتفاع والعودة في عام 2022 إلى ما كان عليه في عام 2019، على الرغم من انخفاض هطول الأمطار وبالتالي ضعف

والإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن يتجاوز نمو الاستثمار، مدعوماً بانتعاش الاستثمارات العامة والاستثمارات في قطاع الطاقة، نمو الاستهلاك، الذي يتسم معدلته بقدر أكبر من التواضع بسبب التعافي التدريجي لسوق العمل وتأثير ارتفاع التضخم على الدخل الحقيقي للمستهلكين. وسيزيد إنتاج المحروقات مع تخفيف حصص منظمة أوبك، ويستفيد الغاز الجزائري من الطلب الأوروبي لتنويع المصادر بعيداً عن الغاز الروسي، وذلك قبل استئناف التراجع التدريجي، يقابله نمو اقتصادي متواضع خارج المحروقات.

وفي عام 2022، من المتوقع أن يتحسن وضع المالية العامة بشكل ملحوظ في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار انخفاض قيمة العملة، وانتعاش الإيرادات الضريبية، مما يعوض الزيادة المعتدلة في الإنفاق العام. ومن المتوقع أن يسجل حساب المعاملات الجارية فائضاً، مدعوماً مع ارتفاع أسعار المحروقات، وعلى الرغم من التعافي المعتدل في واردات المستلزمات والمعدات، بما يتسق مع ارتفاع الاستثمارات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تعاود عجزات الموازنة والمركز الخارجي الظهور وتتسع في ظل تراجع صادرات وأسعار الهيدروكربونات، واستقرار الدين العام عند نحو 50% من إجمالي الناتج المحلي.

ويمكن للعواقب الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية وما ارتبط بها من عقوبات أن تزيد من ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن موازين المالية العامة والمراكز الخارجية للجزائر على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية.

الجدول 2 الجزائر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)						
2024 ن	2023 ن	2022 ن	2021 ت	2020	2019	
1.4	1.3	3.2	3.9	-5.1	1.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.0	2.0	2.1	-3.0	2.1	الاستهلاك الخاص
0.0	0.1	0.1	-0.9	-0.3	1.9	الاستهلاك الحكومي
4.6	3.1	5.7	3.5	-5.2	-3.6	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
-2.0	-1.2	4.3	11.1	-11.4	-6.0	الصادرات، السلع والخدمات
2.4	1.9	3.0	-3.9	-15.6	-6.9	الواردات، السلع والخدمات
1.3	1.2	3.2	3.9	-4.7	1.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.3	1.8	0.9	0.2	1.3	2.7	الزراعة
1.3	1.3	4.2	7.0	-7.5	-1.6	الصناعة
1.3	0.9	2.6	1.7	-3.4	3.4	الخدمات
7.0	7.0	7.1	7.2	2.4	1.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-4.0	-0.2	4.7	-2.8	-12.6	-9.9	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.2	-0.8	0.7	-3.5	-12.0	-9.6	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
49.9	50.5	51.8	61.2	52.1	45.6	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.2	0.0	1.3	-2.9	-11.0	-9.0	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.7	2.0	3.1	1.4	-2.4	2.3	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
65.5	65.4	65.1	64.4	64.2	64.4	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من إجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.